

Distr.: General
13 November 2020
Arabic
Original: English

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإنشاء كيان متابعة

أولا - مقدمة

1 - طلب مجلس الأمن، في قراره 2525 (2020) المؤرخ 3 حزيران/يونيه 2020، إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة تقديم تقرير خاص مع توصيات بشأن مسار العمل المناسب فيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (العملية المختلطة). ويقدم هذا التقرير الخاص لمحة عامة إلى الحالة السياسية والأمنية في دارفور، والجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية لدفع عملية السلام وحماية المدنيين قدما، بدعم من العملية المختلطة، والخيارات المتعلقة بالعملية المختلطة بعد انتهاء ولايتها الحالية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ثانيا - الحالة في دارفور

2 - في الفترة قيد الاستعراض، شهدت دارفور تطورات سياسية وأمنية هامة. ومثّل توقيع اتفاق سلام بين الحكومة الانتقالية وتحالف الجماعات المسلحة السودانية في جوبا في 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2020 معلما سياسيا للمنطقة وهو يتيح فرصة لمعالجة المظالم التي طال أمدها في إطار العملية الانتقالية. ولكن، وإن كانت المفاوضات بشأن اتفاق السلام أجريت في عام 2020، فقد حدثت زيادة في الاشتباكات على المستوى المحلي شاركت فيها عناصر من المتمردين، وانطوت على عنف بين القبائل واضطرابات مدنية. ولا تزال المناطق الواقعة تحت تأثير الجماعات التي لم تنضم إلى عملية السلام غير مستقرة. وتتأثر دارفور، وهي أكثر المناطق فقرا في البلد، تأثرا خاصا بارتفاع معدل التضخم وندرة الوقود والسلع الأساسية الأخرى.

ألف- اتفاق جوبا للسلام في السودان

3 - توجت محادثات السلام التي عقدت في جوبا في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بتوقيع اتفاق سلام بين الحكومة الانتقالية للسودان، وتحالف الجماعات المعارضة المسلحة التابعة للجبهة الثورية السودانية ومع جيش تحرير السودان بقيادة مني مناوي. ويتضمن اتفاق جوبا للسلام في السودان بروتوكولات لمناطق بعينها

* أُعيد إصدارها لأسباب فنية في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.



201120 201120 20-14922 (A)



تتعلق، على التوالي، بدارفور، والمنطقتين ذواتي الصلة بالحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال/فصيل مالك عقار، وشرق السودان وشمال السودان ووسط السودان، وبروتوكولا منفصلا بشأن القضايا القومية. وبموجب البروتوكول المتعلق بالقضايا القومية، حُدّدت الفترة الانتقالية بـ 39 شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق وخصصت ثلاثة مقاعد للجهات الموقعة من المتمردين في المجلس السيادي و 25 في المائة من المقاعد في المجلس التشريعي الانتقالي ومجلس الوزراء. وينص بروتوكول القضايا القومية أيضا على إنشاء نظم للحكم في المناطق وعلى الحوار الوطني والإصلاح الدستوري. وتتناول البروتوكولات المتعلقة بوسط السودان وشرقه وشماله المسائل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية والثقافية في كل منطقة. وينص البروتوكول الذي يشمل الحركة الشعبية لتحرير السودان – قطاع الشمال/فصيل عقار على ترتيبات لتقاسم السلطة والثروة وترتيبات أمنية تشمل إصلاح الجيش الوطني، وآلية دائمة لوقف إطلاق النار والرصد، وبرنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

4 - وتتناول البروتوكولات المتعلقة بدارفور الترتيبات الأمنية، وتقاسم السلطة والثروة، وكذلك النزوح، والمساءلة والعدالة، والأرض والمصالحة بين القبائل. وتتضمن الترتيبات الأمنية وقفا دائما لإطلاق النار، وإنشاء آلية للرصد، ونشر قوة لحفظ الأمن قوامها 000 12 فرد في غضون 90 يوما تتألف من قوات من الحكومة والجماعات المسلحة. وتتضمن الأحكام الرئيسية الأخرى استعادة الوضع الإقليمي لدارفور، والتخصيص النسبي لمناصب الولايات والحكومات المحلية، وإدماج المرأة على جميع مستويات السلطة واتخاذ القرار، وإنشاء صندوق إنمائي لدارفور بميزانية سنوية تبلغ 750 مليون دولار لمدة 10 سنوات، وتسوية مسألة الاحتلال القسري للأراضي وإنشاء مفوضية لأراضي دارفور، وإنشاء محكمة خاصة للجرائم المرتكبة في دارفور وتعيين مدع عام مستقل والعودة الطوعية للنازحين داخليا واللاجئين مع ضمانات بشأن الأمن، وإعادة الأراضي، والتعويض والخدمات الأساسية.

5 - وسيُدعم تنفيذ هذه الأحكام من خلال مجموعة من اللجان التي ستنشأ، والتي ستوفر ثلاث منها دوراً محدداً للأمم المتحدة: لجنة عليا عسكرية مشتركة للترتيبات الأمنية، ستمثل الآلية الرئيسية لاتخاذ القرارات وحل المنازعات فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق وستكون الأمم المتحدة ممثلة فيها؛ ولجنة دائمة لوقف إطلاق النار، يرأسها ممثل للأمم المتحدة باعتباره طرفا ثالثا، وتكون مسؤولة أمام اللجنة العليا العسكرية المشتركة؛ ولجنة إقليمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تُنشأ في غضون 30 يوماً، بدعم من الأمم المتحدة باعتبارها طرفا ثالثا، وكذلك من وكالات أخرى من منظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تنص البروتوكولات المتعلقة بالنازحين داخلياً واللاجئين على الشراكة مع العملية المختلطة أو مع وكالة أخرى من منظومة الأمم المتحدة باعتبارها طرفا ثالثا، ووكالات الأمم المتحدة، والوكالات الوطنية والدولية ذات الصلة، ومنظمات المعونة الدولية والوطنية، لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وضمان الحماية والمعاملة الكريمة للنازحين داخلياً واللاجئين خلال عملية العودة وإعادة الإدماج أو إعادة التوطين. وينص الاتفاق أيضا على جهات ضامنة من الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وجنوب السودان والمجتمع الدولي لدعم رصد الاتفاق وتنفيذه وتقييمه. وأخيرا، عُدّل الإعلان الدستوري ليعكس أحكام اتفاق جوبا.

6 - ويهيئ اتفاق جوبا فرصة لمعالجة مسبّبات النزاع في السودان، بما في ذلك في دارفور. ويمكن لوقف دائم لإطلاق النار، وتشكيل قوة لحفظ الأمن تكون مسؤولة وتمثيلية وإدماج المقاتلين السابقين في الجيش الوطني، الحد من العنف وتعزيز ثقة الجمهور في مؤسسات الأمن وسيادة القانون، شريطة أن تتخذ تلك الخطوات بمشاركة المجتمعات المحلية المتضررة وبما يتواءم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وسيكون إنشاء محكمة خاصة للجرائم المرتكبة في دارفور، بالاقتران مع تدابير العدالة والمساءلة والمصالحة الأخرى التي تتصدى للإفلات من العقاب على جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها تلك المرتكبة ضد الأطفال، جزءا ضروريا من تعزيز الثقة في الترتيبات الجديدة. وتشكل استعادة الإدارة الذاتية للمناطق خطوة هامة يمكن أن تؤدي، إلى جانب الصندوق المخصص لدارفور، إلى زيادة التركيز والاهتمام الإداريين فيما يتعلق بتخصيص الموارد بشكل عادل ومنصف لتنمية المنطقة. وإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء آليات وعمليات شاملة لتعليم حدود الأراضي والحواكير (الأراضي التي تستخدمها عادة عشيرة أو مجموعة قبلية معينة) وردها إلى مالكيها والاعتراف بها قانونا، بما في ذلك للنساء والشباب، يمكن أن ييسر التوصل إلى حلول دائمة للنزوح القسري والطوعي، وأن يعزز المصالحة بين القبائل.

7 - ولا تزال حركة جيش تحرير السودان- جناح عبد الواحد خارج عملية السلام الجارية وهي تحشد المعارضة لاتفاق جوبا داخل بعض مخيمات النازحين داخليا، مما يشكل تحديا للتسوية الشاملة للنزاع، وكذلك لحماية المدنيين. وفي 1 أيلول/سبتمبر، أعلن عبد الواحد، الذي تكلم باستخدام وصلة صوتية أمام أكثر من 500 1 من المؤيدين الذين تجمعوا في مخيم حميرة في كاس، جنوب دارفور، عن مبادرته الخاصة للسلام في شكل حوار وطني من شأنه أن يشجع جميع الجماعات والجهات الفاعلة على المشاركة. وفي 17 أيلول/ سبتمبر، أُعلن عن مقترح منسوب إلى عبد الواحد لإجراء حوار داخلي بشأن عملية السلام للسماح للدارفوريين، ولا سيما النازحين داخليا، بإبداء آرائهم بشأن حل المظالم القائمة منذ أمد بعيد والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وفي الفترة من 6 إلى 8 أيلول/سبتمبر، تظاهر آلاف من النازحين داخليا الموالين لعبد الواحد في مخيمات الحميدية، والحصاحيصا وخمس دقائق للنازحين داخليا في وسط دارفور، معربين عن معارضتهم لاتفاق جوبا. وفي كاس ومنواشي، في جنوب دارفور، أعرب النازحون داخليا أيضا عن رفضهم للاتفاق لدى العملية المختلطة.

8 - وانسحب فصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال بقيادة عبد العزيز الحلو في البداية من المحادثات في 20 آب/أغسطس للتعبير عن استيائه من تشكيلة وفد الحكومة. وفي نهاية المطاف، قام بتوقيع إعلان مبادئ في 3 أيلول/سبتمبر لدعم إضفاء الطابع الديمقراطي على السودان على أساس الفصل بين الدين والدولة وشرع فيما بعد في المشاركة في عملية السلام. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أصدر ائتلاف من ثماني جماعات متمردين منشقة بيانا لانتقاد اتفاق جوبا باعتباره غير مكتمل، نظرا لاستبعاده بعض الجماعات من المفاوضات.

باء - المرأة والسلام والأمن

9 - بدعم من العملية المختلطة، حضرت 20 امرأة من دارفور ومناطق أخرى المحادثات في جوبا وقدمن ورقة موقف لإثراء المفاوضات. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت العملية المختلطة الدعم لثلاث من القيادات النسائية في دارفور كي يشهدن على توقيع اتفاق جوبا. ومع ذلك، لا يزال تمثيل المرأة في مجال اتخاذ القرارات منخفضا، بما في ذلك في قطاع الأمن، على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لاستقدام نساء إلى الشرطة. ويواصل منتدى المرأة في دارفور، وهو منظمة جامعة تضم شبكات حماية المرأة والوساطة النسائية، ورابطات نسائية مهنية، والجناح النسائي لقوى الحرية والتغيير، ومنظمات من المجتمع المدني ذات قيادة نسائية، وممثلات للنساء النازحات، الدعوة إلى إشراك المرأة في العملية السياسية.

جيم – القتال الذي شاركت فيه الحركات المسلحة

10 – على الرغم من تراجع مستوى القتال بين القوات الحكومية – المؤلفة أساساً من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع – وحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بعد البدء في محادثات السلام في جوبا في آب/أغسطس 2019، ظل النزاع يتوتر وتصاعد في عام 2020. وفي أيار/مايو 2020، استأنفت حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد هجماتها على القوات الحكومية. وفي 1 حزيران/يونيه، هاجمت قوات الحركة نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية في كُتروم، على بعد 22 كيلومترا شمال شرق نرتتي، وسط دارفور، مما أسفر عن مقتل 27 جنديا من القوات المسلحة السودانية وتسعة من مقاتلي الحركة. وتتركز الاشتباكات المتقطعة بين قوات الحكومة والحركة حول قولو وشرق نرتتي، وسط دارفور. وتتركز الاشتباكات بين فصائل الحركة في المنطقة الواقعة بين قولو ودايا، وكذلك بالقرب من روكيرو، في وسط دارفور، وفي مناطق تورونق تونقا، ودربيات وكيدينجير في جنوب دارفور. وتتسبب الاشتباكات في عمليات نزوح جديدة إلى موقعي تجمع توقا وسابانقا شرق قولو وروكيرو في وسط دارفور، وإلى كيدينجير وليبا في جنوب دارفور. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، أُبلغ عن نزوح ما يقرب من 000 27 شخص.

11 – واشتد أيضا الاقتتال بين الفصائل داخل حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد بسبب مشاركته في عملية السلام. وفي الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر، سجلت العملية المختلطة 162 حالة وفاة نتيجة 82 حادثة انطوت على مواجهات مسلحة، أي ما يرقى إلى زيادة تبلغ أكثر من أربعة أمثال مقارنة بـ 39 حالة وفاة نتيجة 53 حادثة سجلت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو، وزيادة تبلغ أكثر من ستة أمثال مقارنة بـ 25 حالة وفاة نتيجة 35 حادثة سجلت في الفترة من آب/أغسطس إلى كانون الأول/ديسمبر 2019. فعلى سبيل المثال، في 21 أيار/مايو، جدد فصيلا حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد الخاضعين لقيادة عبد القادر عبد الرحمن ("قدورة") وصالح بورصا هجماتهما على فصيل آخر، يقوده مبارك ولدوك، في دايا، وسط دارفور، من أجل تعزيز سيطرتهما على جميع عناصر الحركة. وقد عارض قادة آخرون المحاولة، مما أسفر عن اشتباكات في تورونق تونقا في الفترة من 26 تموز/يوليه إلى 3 آب/أغسطس 2020 أدت إلى مقتل 48 شخص. ومنذ 30 أيلول/سبتمبر، أُبلغ عن وقوع اقتتال داخلي للسيطرة على مناجم الذهب المحلية وجمع الضرائب في منطقة ديو، شمال غرب منواشي في جنوب دارفور، مع وجود عدد غير مؤكد من النازحين، وفقا لدورية تحقق سيرتها العملية المختلطة في 13 تشرين الأول/أكتوبر.

12 – وفي الفترة من 5 إلى 16 أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير أن ما مجموعه 392 أسرة معيشية تعيلها أنثى نزحت من موقع تجمع النازحين داخليا في سورتوني في شمال دارفور إلى موقعي تجمع سابانقا وتوقا في المناطق المجاورة لروكيرو وقولو، على التوالي، في وسط دارفور. وأفيد بأن هذا النزوح الجديد جاء عقب احتجاز عدد من النازحين داخلياً اتهمهم أحد قادة قوات الدعم السريع المناوئين للنازحين داخليا بأنهم جزء من حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. وأبلغت بعض النساء عن اعتداءات جسدية قام بها أعضاء القوات، في حين اعتقلت القوات أيضا حوالي عشرة أشخاص آخرين من النازحين داخلياً بحجة حملات مكافحة الجريمة. وأبلغ النازحون داخليا أيضا عن وقوع عدة حوادث اعتداء، واحتجاز ومضايقة من جانب القوات المسلحة السودانية في موقع سابانقا. وتشمل الاحتياجات الإنسانية في هذه المواقع المزدحمة، التي لا تزال تستقبل أعدادا جديدة من الوافدين المأوى وغيره من المواد غير الغذائية، وأغذية الأطفال،

والمساعدة الطبية، لا سيما في ضوء مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وخدمات الحماية. وكان من المقرر أن تصـل قوافل المسـاعدات الإنسـانية من الجنينة، غرب دارفور، إلى زالنجي في 24 أيلول/سـبتمبر ولكنها صـدّت من جانب قبيلة المسـاليت في منطقة مورني، التي لا تزال التوترات مسـتمرة فيها في أعقاب تصـاعد التوترات بين القبائل في تموز/يوليه 2020. وفي الوقت نفســه، زارت العملية المختلطة موقع ســورتوني للتحقق من التقارير وأبلغت السلطات المحلية.

دال - العنف بين القبائل

13 - ازداد النزاع بين القبائل في عام 2019 واســتمر في عام 2020. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى تشــرين الأول/أكتوبر 2020، ســجلت العملية المختلطة 146 حالة وفاة (111 حالة في تموز/يوليه وحده) نتيجة 31 اشتباكاً ومنازعة، أي ما يرقى إلى زيادة تبلغ أكثر من أربعة أمثال في عدد الضحايا مقارنة بالفترة نفســها من عام 2019، التي شــهدت 31 حالة وفاة نتيجة 23 حادثة، وزيادة تبلغ أكثر من ثمانية أمثال مقارنة بعام 2018، الذي سـجلت فيه 17 حالة وفاة بسـبب 15 حادثة. وظلت النزاعات المتعلقة بالأراضـي، التي تنطوي في الغالب على تدمير المحاصـيل من قبل الرعاة، ثابتة تقريبا، حيث بلغ عدد الوفيات 32 وفية نتيجة 134 حادثة بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر مقارنة بـــ 49 حالة وفاة نتيجة 171 حادثة خلال الفترة نفسها من عام 2019 و20 حالة وفاة نتيجة 126 حادثة خلال الفترة نفسها من عام 2018.

14 - وأكثر المناطق تضررا من الحوادث المتصلة بالأراضي هي كتم، وسورتوني وسرف عمرة في شمال دارفور، والجنينة، ومستري وجبل مون في غرب دارفور، وقولو ونيرتتي في وسط دارفور، وكاس وقريضة في جنوب دارفور. وفي قريضة، في 23 تموز/يوليه 2020، أسفرت الهجمات التي شنها رعاة قبيلة الفلاتة على مزارعي قبيلة المسـاليت في قرية عبدوس للعائدين عن مقتل 15 شـخصـا من العائدين وإصـابة 20 آخرين بجروح. وفي مسـتري، حيث قتل 84 مدنياً في اشـتباكات بين المسـاليت والرزيقات الشـمالية في تموز/يوليه 2020، نُشرت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في البلدات ولكن ليس في المناطق المحيطة بها، مما حال دون وصــول المزارعين إلى الأرض، وهو ما أدى بدوره إلى اســتمرار التوترات بين القبائل. ونُشــر موظف من العملية المختلطة للعمل في نفس موقع عمل حاكم ولاية غرب دارفور وتقديم الدعم الاستشاري، ووافقت لجنة أمن الولاية على إرسال قوات متنقلة إلى منطقة مستري لحماية المزارعين وأراضيهم خلال موسمي الزراعة والحصاد السنويين في المستقبل، ولكن هذا لم يتحقق بعد.

15 - وبالمثل، ظل مســتوى الإجرام الذي يشــمل الســطو المســلح، والســرقة وأعمال العنف الأخرى دون تغيير نســبيا في عام 2020. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى تشــرين الأول/أكتوبر، ســجلت العملية المختلطة 97 حالة وفاة نتيجة 882 حادثة إجرامية، مقارنة بـــ 78 حالة وفاة نتيجة 812 حادثة خلال الفترة نفسها من عام 2019. وشهدت الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2020 مقتل 129 شخصا نتيجة 1 107 حوادث. ووقعت 166 حادثة عنف ومضــايقة ضــد النازحين داخليا في فترة الأشــهر الخمســة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، مقارنة بــــ 247 حالة خلال فترة الأشهر الخمسة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2020. وزادت حوادث العنف الجنســـي المرتبط بالنزاع التي أُبلغت بها العملية المختلطة في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغســطس 2020 بنســبة 10,5 في المائة مقارنة بالفترة نفســها من عام 2019. وإجمالا، تبين البيانات المتعلقة بالحوادث الأمنية في دارفور زيادة في العنف منذ بداية العام، مع ارتفاعات حادة في النزاع بين القبائل بسـبب الرحل المسـلحين، وحدوث توسـع في الأراضـي

المتضررة وتصاعد للقتال بين المقاتلين المرتبطين بحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد وقوات الأمن الحكومية منذ أيار/مايو 2020.

16 - وفي حين أن التوترات بين المجتمعات المحلية للرحل والمزارعين تزداد خلال موسم الزراعة، من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر، يبدو أن تصاعد العنف بين القبائل في عام 2020 مرتبط بالعملية الانتقالية الوطنية الجارية. ويطالب أفراد المجتمعات المحلية الزراعية والنازحون داخليا في دارفور بالخدمات الأساسية، وكذلك بنزع سلاح الميليشيات والرحل المسلحين وتوفير الحماية منهم، وإخراج الرعاة من أراضيهم. وللإعراب عن مطالبهم، ينظمون احتجاجات سلمية في كبكابية، وكتم والفاشر في شمال دارفور، ونيرتتي وكاس في وسط دارفور، والضعين في شرق دارفور والجنينة، ومستري ومورني في غرب دارفور. ولم تعد تلك الاحتجاجات حوادث منعزلة. وقد أدت حركة اعتصام متواصلة بدأت في نيرتتي في 28 حزيران/يونيه وأسفرت عن قرار اتخذته الحكومة الانتقالية بإقالة مسؤولين محليين كانوا لا يزالون يشغلون مناصبهم منذ حل الحكومة السابقة إلى مزيد من الاحتجاجات عن طريق الاعتصام في فتابرنو، وكتم وكابكابية. وردا على الاحتجاجات، أعلنت الحكومة عن سلسلة من التدابير، لم ينفذ بعضها بعد، من قبيل نزع سلاح مليشيات الرحل في نيرتتي وتسوية المنازعات على الأراضي عن طريق لجان مشتركة في كتم. وفي مورني، نظمت المجتمعات المحلية احتجاجا سلميا عن طريق الاعتصام بعد أن أدت منازعة على تدمير الأراضي الزراعية إلى مقتل شخصين في 17 أيلول/سبتمبر. وقدمت سلسلة من المطالب إلى حاكم الولاية، بما في ذلك مطلب نقل قادة من القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة السودانية. وتعرض بعض الاحتجاجات للهجوم من قبل الميليشيات المسلحة، من قبيل الهجوم في فتابرنو على سبيل المثال. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر، وقعت 6 حالات وفاة و86 إصابة نتيجة 100 حالة اضطراب مدني، مقارنة بحالة وفاة واحدة و18 إصابة نتيجة 72 حالة اضطراب مدني في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو.

17 - ووفرت المشاورات مع العملية المختلطة، والشركاء في المجال الإنساني والخبراء السودانيين في الميدان سياقا إضافيا للتوترات بين القبائل في السنوات القليلة الماضية. وإلى حد ما، أدت حملة جمع الأسلحة التي نفذتها الحكومة في عامي 2017 و 2018 إلى تحسين الحالة الأمنية في المناطق الحضرية وأسفرت عن العودة الطوعية للنازحين داخليا. بيد أن العودة أو إعادة التوطين لم تكن مستمرة، لأن العديد من العائدين لم يزوروا المزارع إلا لغرضي زراعة المحاصيل والحصاد، وليس للبقاء بصورة دائمة. وفي الوقت نفسه، يعاني الرحل أيضاً من الممارسات المتبعة في هجرتهم الموسمية، حيث تؤدي التحولات الديمغرافية، ولا سيما التحولات في النمو السكاني، والنزوح والتحضر، إلى تغيير احتياجاتهم الإيكولوجية، وخاصة حاجتهم إلى الحصول على المياه والغابات. وتشتد حدة هذه العوامل بسبب تغير المناخ. ويختار بعض الرحل إعادة التوطين، بما في ذلك في الأماكن الأصلية للسكان النازحين داخليا. ويؤدي ذلك إلى زيادة في المنازعات على الأراضي مع مجتمعات الرعاة، التي تحولت إلى أعمال عنف في عام 2019، مع انسحاب قوات الأمن الحكومية إلى الخرطوم استجابة للتطورات السياسية في العاصمة. وكان تصاعد العنف بين القبائل في غرب دارفور في كانون الأول/ديسمبر 2019 بين قبيلتي المساليت والرزيقات مثالاً على هذه التوترات. ومن الجدير بالذكر أن نشر قوات الأمن الحكومية احتوى الحالة لبعض الوقت، رغم أن التوترات استمرت وتصاعدت مرة أخرى في تموز/يوليه 2020، مما أسفر عن مقتل 67 شخص.

18 - واستمر هذا الاتجاه في عام 2020، حيث لجأت جماعات الرحل المسلحة إلى مهاجمة النازحين داخليا والمزارعين الذين نظموا احتجاجات واسعة النطاق ومطولة عن طريق الاعتصام للمطالبة باستعادة

حقوقهم في الأراضي على نحو ما شوهد في فتابرنو، شمال دارفور، في 13 تموز/يوليه 2020. وشكلت الاحتجاجات أيضا تحديا لقوات الأمن الحكومية. وفي الوقت نفسه، أشارت الحكومة إلى أنها تعتزم استكمال حملة جمع الأسلحة، حيث أبلغت العملية المختلطة في 9 أيلول/سبتمبر بخطتها الرامية إلى الشروع في عملية تفتيش عن الأسلحة غير القانونية ومصادرتها بالقوة. وتتواصل العملية المختلطة مع السلطات الحكومية فيما يتعلق بهذا النهج، نظرا لأن عملية من هذا القبيل يمكن أن تتسبب في آثار أمنية في المخيمات غير المستقرة، مثل مخيمات كلمة، والحميدية وسورتوني، وكذلك بين الجماعات القبلية المسلحة.

هاء - القيود المفروضة على إمكانية الوصول

19 - في الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، وقعت حادثتان منع فيهما الوصول لأسباب أمنية. وفي 7 آب/أغسطس، مُنع فريق التخطيط لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان من الوصول إلى قولو. وفي 4 أيلول/سبتمبر، مُنعت دورية تابعة لشرطة العملية المختلطة كانت ترافق إحدى المنظمات غير الحكومية من المرور عند نقطة تفتيش تابعة للقوات المسلحة السودانية بالقرب من قولو.

ثالثا - حماية المدنيين

ألف - الخطة الوطنية لحماية المدنيين

20 - من المهم أن السلطات الانتقالية السودانية تتولى علنا المسؤولية الكاملة عن معالجة حماية المدنيين لأول مرة منذ بداية النزاع في دارفور. وتشمل خطتها الوطنية لحماية المدنيين بعد خروج العملية المختلطة (انظر S/2020/429، المرفق)، التي قدمت رسميا إلى مجلس الأمن في 21 أيار/مايو 2020، ثمانية مجالات مواضيعية وتتضمن مجموعة واسعة من الالتزامات. وتخضع الخطة الوطنية للإشراف من خلال آلية تنفيذ يقع مقرها في الخرطوم وتشارك فيها الوزارات الرئيسية. ويجري حاليا وضع خطة عمل. وتنص الخطة الوطنية على توفير المزيد من التدريب والحوافز المالية للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المكلفين بمهام الحماية، وعلى نشر الشرطة في مخيمات النازحين داخليا وعلى إنشاء شرطة مجتمعية.

21 - وفي وقت لاحق، نقحت الخطة التي أعلنتها الحكومة الانتقالية في البداية لنشر 000 12 فرد من أفراد الأمن من القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع وقوات الشرطة السودانية في دارفور، فأصبح العدد 000 6 فرد. وبحلول 26 آب/أغسطس، وصل عدد غير معلن من القوات المشتركة في 80 مركبة مسلحة (10 تابعة للقوات المسلحة السودانية و 50 لقوات الدعم السريع و 20 للشرطة الاحتياطية) إلى شمال دارفور لحماية المناطق الزراعية في مواقع كبكابية، وسرف عمرة والسريف. وبمساعدة العملية المختلطة، أوفدت الحكومة أيضا موظفين مدنيين وأفرادا أمنيين استجابة للحوادث التي وقعت في مخيم كلمة للنازحين داخليا في 11 حزيران/يونيه 2020، وفي مخيم الحميدية في 29 حزيران/يونيه، وفي مخيم فتابرنو في 13 تموز/يوليه. ونُشرت أيضا قوات الأمن الحكومية في عبدوس، جنوب دارفور، في الفترة من 23 إلى 25 تموز/يوليه، وفي مستري في 25 تموز/يوليه وفي نيرتتي في 3 تشرين الأول/أكتوبر.

22 - وتمثل الجهود التي بذلتها السلطات السودانية في أعقاب أعمال العنف بين القبائل والاضطرابات المدنية تطورا جديرا بالترحيب. ويركّز وجودها حتى الآن على المناطق المحيطة بعواصم الولايات أو يتسم

بطابع مؤقت في أعقاب الحوادث الواسعة النطاق. ويتطلب وجودها مزيدا من القدرات لضمان المشاركة، والحماية والوقاية بشكل مستدام في المجالات التي تثير القلق. وفي الأماكن التي لا تملك فيها قوات الحكومة حتى الآن إمكانية الوصول الكاملة، ولا سيما في جبل مرة والمناطق المحيطة به (مثل مخيم كلمة) الواقعة ضمن نفوذ حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، تواصل العملية المختلطة الاضطلاع بدور محوري باعتبارها طرفا ثالثا، حيث تيسر الحوار وتعزز تدابير بناء الثقة مع الفئات المتضررة من النزاع. وفي مخيم الحميدية، ردت العملية المختلطة على الزيادة في الهجمات العنيفة والخسائر البشرية المتصلة بالاقتتال الداخلي بين الفصائل بضمان وجود إحدى وحدات الشرطة المشكلة التابعة لها على مدار الساعة بدعم من قوة عسكرية للرد السريع بدءا من 3 آب/أغسطس 2020. وتتواصل العملية المختلطة مع السلطات على مستوى الولايات، بما في ذلك من خلال اقتراح القيام بدوريات مشتركة مع قوات الشرطة السودانية، ولكن النازحين داخليا يرفضون أي دخول لقوات الأمن التابعة للولاية إلى المخيم. ولا يزال النازحون داخليا يبلغون عن وقوع انتهاكات، بما في ذلك في سورتوني، ولا سيما ضد النساء اللواتي يضطلعن بأنشطة لكسب العيش خارج المخيم.

23 - وتواصل شبكات حماية المرأة التي تدعمها العملية المختلطة تقديم معلومات آنية عن التوترات الناشئة، ومناطق الاضطراب والهجمات الوشيكة. وتتعاون هذه الشبكات العاملة على مستوى المجتمعات المحلية مع العملية المختلطة والقوات الحكومية المشتركة لتحديد مناطق الاضطراب وتقديم معلومات يستند إليها في وضع خطط تسيير الدوريات على مستوى المحليات. وكانت الشبكات المحلية لحماية المرأة أول من أبلغ عن الهجمات التي شنت على المدنيين في كتم، وكاس وبورونقا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2020.

24 - وفيما يتعلق بالمواقع التي انسحبت منها العملية المختلطة، كما هو الحال في غرب دارفور، يواصل حفظة السلام التعاون مع السلطات السودانية عن بعد، حيث ينقلون إشارات الإنذار المبكر، ويقدمون الدعم، ويحثونها على الرد بسرعة وينفذون مبادرات بناء السلام من خلال مهام الاتصال التي تضطلع بها العملية المختلطة في الولايات. وفي غرب دارفور، نصحت العملية المختلطة سلطات الولاية باتخاذ تدابير أمنية وتدابير مصالحة من أجل نزع فتيل التوترات في مستري. وإضافة إلى ذلك، اقترحت العملية المختلطة، في إطار دعمها لتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، على الحكومة الانتقالية أن يتشارك مستشاروها العسكريون أماكن العمل مع أفراد الأمن السودانيين في عواصم الولايات في جميع أنحاء دارفور لتقديم الدعم الاستشاري بشأن مسائل الحماية، على النحو الموصى به في التقرير الخاص السابق (S/2020/202). غير أن ذلك العرض لم يلق تأييد النظراء في الحكومة الذين طلبوا بدلاً من ذلك دعماً ذا طبيعة لوجستية ومالية في معظمه من الأمم المتحدة لتنفيذ الخطة الوطنية.

باء - سيادة القانون وحقوق الإنسان

25 - في دارفور، جرى، بدعم من العملية المختلطة وفريق الأمم المتحدة القطري، توسيع نطاق عمل مؤسسات سلسلة العدالة ليشمل العديد من الأماكن النائية، بما في ذلك المحاكم المحلية، ومكاتب الادعاء والسجون ومراكز الشرطة. وحدثت زيادة في عدد مراكز الشرطة ومخافرها التي يجري إنشاؤها في المناطق النائية. غير أن الاستخدام الفعال لهذه المؤسسات لا يزال يشكل تحديا لعدد من الأسباب، بما في ذلك النقص في القدرات وقلة الموارد. وفي حين أن عددا قليلا من السجون في دارفور خضع لإعادة تأهيل، إلا أنها لا تزال مكتظة ولا تزال حالة السجون في المناطق النائية متردية. ويوجد حاليا 115 قاضيا رسميا

من جميع المستويات و 58 مدعيا عاما في دارفور. وردا على اشتداد التوتر والعنف، نشرت الحكومة ثلاثة من المدعين العامين في محلية نيرتتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

26 - ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات، بما في ذلك بناء الثقة بين المجتمعات المحلية في قدرة مؤسسات سيادة القانون على تحقيق العدالة، وضمان المساءلة وتوفير الحماية القانونية للمجتمعات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. ويتعرض بعض أفراد الشرطة السودانية للاتهام بالتحيز القبلي وعدم الفعالية، وتتعرض مراكزها ومرافقها في كتم، وكبابية، وكاس، ونيرتتي والجنينة لهجمات أثناء الاحتجاجات. وبالمثل، يستهدف المتظاهرون مرافق السجون في كاس وأردمتا، وهو ما جعل من الضروري نقل المحتجزين إلى الخرطوم ونيالا. وتكثف العملية المختلطة طائفة من المبادرات مع قوات الشرطة السودانية لتعزيز علاقات الشرطة مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك تسيير دوريات مشتركة داخل مخيمات النازحين داخلياً وحولها، وأعمال الشرطة المجتمعية وإنشاء مراكز للاستجابة لحالات الطوارئ. وسيّر ما مجموعه 84 دورية مشتركة في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، بما في ذلك في زالنجي، وسرف عمرة، وشنقل طوبايا والمناطق الزراعية حول كتم، وفتابرنو وطويلة، وفي كلمة. وفي كتم وكلمة، طلبت المجتمعات المحلية أن تجري العملية المختلطة وقوات الشرطة السودانية وسلطات الادعاء تحقيقات مشتركة في حوادث العنف.

27 - ومن بين 179 حالة من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الموثقة في الفترة بين أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر 2020، نُسبت 36 حالة من انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور إلى أعضاء في قوات الأمن التابعة للدولة، بما في ذلك قوات الدعم السريع، والقوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة السودانية. وفي المجموع، أُبلغت قوات الشرطة السودانية بما مجموعه 137 حالة، ولكن أُفيد بأن ملفات الحالات لم تفتح إلا لـ 46 حالة. ولم تتخذ الشرطة إجراءات بشأن معظم حالات الإبلاغ باستثناء تسجيل الشكوى وفتح ملف لها. وكانت الاعتقالات قليلة، حيث لم تُوثَّق سوى 66 عملية لإلقاء القبض على متهمين بارتكاب جرائم. ونادراً ما تمر الحالات بكامل إجراءات العدالة الجنائية المتمثلة في الاعتقال، والتحقيق والمحاكمة وإصدار الأحكام، حسب الاقتضاء. وتؤدي قلة الموارد، ولا سيما المركبات وغيرها من المعدات اللازمة لإجراء التحقيقات ومتابعة الشكاوى، وكذلك غياب القدرات وإمكانية الوصول، إلى إعاقة الجهود. ويشكل افتقار الضحايا إلى معرفة وفهم حقهم في التماس الانتصاف القانوني أو في المشاركة في التحقيقات عاملا إضافيا يحد من عدد الحالات التي تمر من خلال نظام العدالة الجنائية.

28 - وفي حزيران/يونيه 2020، وثقت العملية المختلطة 11 حالة من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في شمال دارفور وغربها ووسطها، حيث تعرضت تسع من الضحايا للاغتصاب الجماعي. ومثل هذا زيادة كبيرة مقارنة بشهر حزيران/يونيه 2019، الذي وثقت فيه حالتان من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وفي تموز/يوليه 2020، وقعت تسع حالات عنف جنسي مرتبط بالنزاع في شمال ووسط دارفور، انطوت ست حالات منها على ضحايا من الأطفال. وحُدّد مرتكبو الجرائم بأنهم رجال مسلحون يرتدون الزي الرسمي، وأشخاص وصفوا بأنهم من الرحل وأعضاء في حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد. وكان معظم الناجيات من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع المرتكب في عام 2020 من الفتيات دون سن الثامنة عشرة.

29 - ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال في دارفور متفشية. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2020، تمثلت أكثر هذه الانتهاكات تواترا في القتل والتشويه

(123 طفلاً، من بينهم 41 فتاة) والعنف الجنسي (19 فتاة). وقد وقعت غالبية الانتهاكات في سياق العنف بين القبائل أو النزاعات بين الرحل والمزارعين في المناطق الريفية. وفي جبل مرة، يؤدي الاقتتال الداخلي بين الجماعات المنشقة من حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد إلى تفاقم الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك الاغتصاب، والقتل والتشويه، والاختطاف، وتجنيد الأطفال واستخدامهم. ولا يزال الأطفال الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في جبل مرة عرضة للهجمات أيضا. وعُزي نحو ثلث مجموع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال إلى قوات الأمن الحكومية، وهو كثيراً ما جرى في سياق العمليات العسكرية، أو الاعتداءات على السكان المدنيين أو الاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين. وكانت قوات الأمن الحكومية مسؤولة أيضا عن احتلال ثلاثة مستشفيات وثلاث مدارس.

30 - وفي ضوء ما تقدم، من الجدير بالثناء أن الحكومة تتخذ تدابير لإنهاء ومنع انتهاكات حقوق الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم في الجماعات المسلحة، وأنها قامت بحملة توعية وطنية تهدف إلى منع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وبدعم تقني من العملية المختلطة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وضعت الحكومة خطة وطنية لمنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وهي تقدم الدعم لتدريب قوات الأمن، والسلطات المحلية وأفراد المجتمعات المحلية في مجال حقوق الطفل. ومن التطورات الأخرى المرحب بها أيضا أن قوات الدعم السريع تواصل تعاونها مع العملية المختلطة لإنشاء وحدة خاصة بها لحقوق الإنسان وحماية الطفل. وأخيرا، تواصل الحكومة العمل مع العملية المختلطة لإنشاء شبكات مجتمعية لحماية الطفل وإقامة تدريب على حماية الطفل وحقوق الطفل لأعضاء لجان حماية الطفل، ولا سيما على صعيد الولايات.

جيم - مسائل الحماية وسبل المضي قدماً

31 - هناك فهم عام لوجود نوعين رئيسيين من المخاطر البنيوية في دارفور يؤثران على السكان المدنيين وعلى العلاقات بين المجتمعات الرعوية والزراعية: بقايا سياسة مكافحة التمرد التي انتهجها النظام السابق، وتغير المناخ. وفيما يتعلق بتغير المناخ، لا سيما الانخفاض في سقوط الأمطار وتأثيره على طرق الرعي للرحل وحصاد المزارعين، فهو يؤدي إلى تغيير خطير في العلاقة بين نظم الإنتاج التكميلية هذه. ويتطلب عكس مسار تأثير النزاع في دارفور، الذي مكّن جماعات الرحل من تشريد العديد من مجتمعات المزارعين إلى مخيمات النازحين داخليا، حوكمة رشيدة وقرارات شجاعة لمعالجة مسائل الأراضي والنزوح الداخلي في المقام الأول. ومن هذا المنظور، تتجاوز حماية المدنيين توفير الأمن المادي وينبغي أن تهدف إلى تهيئة بيئة حمائية أوسع نطاقاً لإدماج حماية سبل العيش والأمن الغذائي فيها.

32 - وقد دفعت حالة الانتقال السياسي التي يمر بها السودان حاليا حكومة السودان إلى تولي مسؤولياتها الرئيسية في مجال الحماية وإنشاء الإطار السياساتي والمؤسسي اللازم للقيام بذلك. وفي حلقة عمل مشتركة بشأن تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين في دارفور، نظمت في 13 و 14 آب/أغسطس، حددت الحكومة والعملية المختلطة المسائل التي ترى أنها تتطلب اهتماما فوريا، وهي المسائل المتعلقة بمخيمات النازحين داخليا والنزاعات بين القبائل، وجمع الأسلحة، وتحديد مناطق الاضطراب وبناء قدرات الجهات الفاعلة المشاركة في الخطة الوطنية لحماية المدنيين. وأُنشئت فرقة عمل مشتركة لتنسيق وتنفيذ مجموعة إجراءات بحلول المواعيد النهائية التي تراوح من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. وقد طلبت السلطات الحكومية، من خلال فرقة العمل المشتركة، مساعدة العملية المختلطة فيما يتعلق بـ 15 موضوعا، معظمها

في مجالات التدريب، والدعم اللوجستي، مثل توفير المعدات وإصلاح البنى التحتية، وإزالة الذخائر غير المنفجرة من مخلفات الحرب وأعمال الشرطة المجتمعية. وتعتزم العملية المختلطة تقديم الدعم في هذه المجالات في ما تبقى من ولايتها.

33 - وأنشأ اتفاق جوبا إطارا شاملا لمعالجة مسألة حماية المدنيين بطريقة متعددة الأوجه من خلال توفير حلول لأبعاد الأمن، والعدالة والمصالحة، واللاجئين والنازحين داخليا، والأرض والحواكير، وسبل العيش. غير أن بعض الأحكام الواردة في البروتوكول الأمني للاتفاق سيتطلب وقتاً يتجاوز بكثير الولاية الحالية للعملية المختلطة. ومن المقرر أن تنشأ قوة حفظ الأمن الجديدة التي يبلغ قوامها 000 12 فرد، والتي تتألف من 000 6 فرد من جميع قوات الأمن السودانية و 000 6 فرد من الجماعات المسلحة، في غضون 90 يوما من توقيع الاتفاق ومن المزمع أن تكلف بمسؤوليات إنفاذ القانون في دارفور لسد الفجوة بعد مغادرة العملية المختلطة. وستتوقف الجداول الزمنية للتشكيل الفعال لقوة حفظ الأمن على عدد من العوامل الهامة. وتفيد التقارير بأن القوات التابعة للجماعات المسلحة الموقعة موجودة خارج السودان. ويمكن أن تتطلب العملية إجراء مزيد من المفاوضات مع قوات الأمن الحكومية بشأن تفاصيل حركة قوة حفظ الأمن وتجميع قواتها وتنظيمها، وكذلك بشأن إدماج قوات المتمردين في جيش وطني في نهاية المطاف. وسيعتمد نجاح القوة في عملها في دارفور إلى حد بعيد على تدريب القوة والأهم من ذلك على بناء الثقة بين المجتمعات المحلية، ولا سيما بين الموجودة منها في مخيمات النازحين داخليا الذين أعربوا عن شكوكهم إزاء اتفاق جوبا. وسيتطلب تنفيذ العمليات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك بالعدالة، تخطيطا متكاملا ونُهجا متكاملة، وتنسيقا فعالا، ودعما تشغيليا وبرنامجيا كافيا من النظراء الوطنيين والدوليين.

34 - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن 2525 (2020)، بدأت العملية المختلطة تنفيذ تخطيط شامل وتقييم للأداء في تموز/يوليه. وقد وضع جدول زمني للتخطيط للأداة ذات الصلة وإنشائها واختبارها وإطلاقها بحلول تشرين الثاني/نوفمبر، مع التركيز على خمسة مواضيع، هي الأمن، وعملية السلام، وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، والحصول على الخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إلى السلطات على مستوى الولايات.

دال - نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

35 - قام مجلس الأمن في قراره 2524 (2020)، الذي أنشأ بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بتكليف البعثة، كهدف من أهدافها الاستراتيجية، بتقديم "المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين". وتمشيا مع هذا الهدف، ستدعم البعثة تعزيز المؤسسات لتحقيق العدالة والمساءلة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجالي حماية المدنيين وبناء السلام، مثل منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها والمصالحة على الصعيد المحلي، والحد من العنف المجتمعي، ولا سيما فيما يتعلق بالنساء والأطفال والفئات الضعيفة. وستتمثل أساليب المشاركة الرئيسية للبعثة في الدعوة، والمشورة التقنية وبناء القدرات دعما للشركاء الوطنيين والدوليين، بما في ذلك وكالات منظومة الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها. ومن المتوقع أن يكون للبعثة مكتب ميداني في الفاشر وأشكال من التواجد لأغراض الاتصال في كل من زالنجي ونيالا.

36 - ومع سعي البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري إلى توسيع وجودهما في بعض عواصم ولايات دارفور في عام 2021، فإن طبيعة مشاركتهما في حماية المدنيين ستكون مختلفة اختلافا جوهريا عن مشاركة العملية المختلطة. والبعثة غير مكلفة بتوفير الحماية المادية. وستقدم البعثة الدعم إلى السلطات

السودانية في مجال تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين من أجل بناء بيئة حمائية أكبر للسكان المدنيين في مناطق النزاع وما بعد انتهاء النزاع. ويقوم فريق الأمم المتحدة القطري بالفعل بأنشطة حماية في دارفور، ولكن القيود المالية، التي تزداد سوءا بسبب المناخ المالي الحالي وتكلفة الاستجابة لكوفيد-19، يمكن أن تحد من نطاق تلك الأنشطة ونطاق أي جهود إضافية تبذلها البعثة. وستسعى البعثة أيضا إلى المساهمة في حشد الدعم لأنشطة بناء السلام التي يقوم بها الفريق القطري من أجل تعزيز البيئة الحمائية. وستقوم العملية المختلطة بدور رئيسي من خلال الاستفادة من القدرات القائمة لدعم بدء عمل البعثة من خلال نقل الأصول وتقديم الدعم الإداري على أساس استرداد التكاليف في تلك الفترة. ويعتمد الفريق القطري على مرافقة حكومية، لم تتمكن حتى الآن من دخول بعض المخيمات، بما في ذلك مخيم كلمة في جنوب دارفور، ومخيمات الحميدية، والحصاحيصا وخمس دقائق والمنطقة من نيرتتي باتجاه جبال روكيرو ومحليات قولو في وسط دارفور.

37 - وبالنظر إلى الوتيرة التي تنتشر بها البعثة وقوات الأمن الحكومية في دارفور، فإن التدابير الفعالة لتعزيز بيئة الحماية دعما لجهود الحكومة الرامية إلى تنفيذ خطة الحماية الوطنية وإطار التعاون بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع الموقع بينها وبين الأمم المتحدة تتسم بالأولوية القصوى.

38 - وتمثل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في السودان عاملا هاما في الحالة الأمنية الهشة في البلد. ونظراً للحاجة إلى دعم دولي منسق لجهود الإصلاح والتعافي الاقتصاديين التي تبذلها حكومة السودان، تضطلع البعثة بولاية دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والجهات المانحة. ومن شأن إعلان الولايات المتحدة عن قرارها رفع السودان من قائمتها للدول الراعية للإرهاب أن يفتح الباب أمام حصول البلد على المساعدة المالية والاستثمارات الدولية وتخفيف عبء الدين. وسيكون التعافي الاقتصادي عنصرا حاسما في استعادة السلام والأمن في السودان، وبالتالي في دارفور.

رابعا - توصيات بشأن مسار العمل المناسب فيما يتعلق بالخفض التدريجي للبعثة

ألف - المشاورات مع السلطات السودانية الانتقالية

39 - في إطار آلية التنسيق الثلاثية المعنية بالعملية المختلطة، اجتمع ممثلو الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة وحكومة السودان في الخرطوم على مستوى الخبراء في 22 تشرين الأول/أكتوبر وعلى مستوى كبار المسؤولين في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بمشاركة مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي، ووكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، جان بيير لاكروا، ووكيل الأمين العام للدعم العملياتي، أتول كهاري، والممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة، جيريمَياه مامابولو. وكان وفد حكومة السودان بقيادة مشتركة مؤلفة من محمد شريف عبد الله، وكيل وزارة الخارجية وعمر الشيخ، رئيس اللجنة التنفيذية الوطنية للتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وتلقى المشاركون معلومات مستكملة عن حماية المدنيين في دارفور وناقشوا مسار العمل المقبل.

40 - وخلال تلك الاجتماعات، أقر ممثلا الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالخطوات العملية الملموسة والتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين على طول كلا المسارين، الحماية المادية والبيئة الحمائية. وأقرا أيضا بالتأثير الإيجابي للتحول السياسي في السودان على حماية المدنيين في دارفور وأكدا من جديد المسؤولية الرئيسية للحكومة عن حماية مواطنيها. وفي ذلك الصدد، رحبا بإنشاء قوة حماية

المدنيين، بموجب المرسوم رقم 360 المؤرخ 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2020، التي بدأت في الانتشار في 15 تشرين الأول/أكتوبر. وتتألف القوة من 000 12 جندي يتمركزون في ثلاثة قطاعات في 18 موقعا للأفرقة في دارفور، بما في ذلك المواقع الحالية للعملية المختلطة، وفي ستة مواقع أخرى. ورحبا أيضا بجمع وتدمير نحو 000 300 قطعة سلاح؛ وتعزيز وجود الشرطة السودانية في دارفور عن طريق وحدات متخرجة حديثاً من ضابطات شرطة فقط لتلبية احتياجات النساء والأطفال؛ وتدريب النازحين داخليا على أعمال الشرطة المجتمعية والإنذار المبكر كتدبير لتلبية احتياجاتهم الخاصة وبناء الثقة؛ واعتماد تشريعات جديدة وكذلك التواصل مع مجتمعات النازحين داخلياً في إيجاد حلول طويلة الأجل لاحتياجاتهم؛ وتنظيم عدد من مؤتمرات المصالحة بين القبائل في غرب وشمال دارفور.

41 - وعلاوة على ذلك، أقر المشاركون في اجتماع آلية التنسيق الثلاثية المعقود على مستوى كبار المسؤولين بالموقف القاطع للسلطات الانتقالية السودانية بشأن إنهاء ولاية العملية المختلطة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وبلوغ كامل القدرة التشغيلية لوجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بعد ذلك بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2524 (2020). وفي غضون ذلك، اتفق المشاركون في الآلية على أن تواصل العملية المختلطة عملها في مجال بناء القدرات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وفقا للمهام الموكلة إليها. إضافة إلى ذلك، سيجري إعداد وثيقة تتضمن تفاصيل الدروس المستفادة التي استخلصتها العملية المختلطة من تجربتها باعتبارها إرثا للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ولتقاسمها مع نظرائهما السودانيين ومنظمات المجتمع المدني. واتُفق على أن تدرج المناقشة وآراء حكومة السودان على النحو الواجب في التقرير المشترك للأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي عن العملية الذي سيقدم إلى مجلس الأمن بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وأعيد تأكيد آراء الحكومة مرة أخرى في الاجتماعات التي عقدت في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2020، مع رئيس الوزراء ومع رئيس المجلس السيادي، عبد الفتاح البرهان.

42 - وأحاط المشاركون في الاجتماع علما بالأعمال التحضيرية الجارية التي تقوم بها العملية المختلطة من أجل خفض تدريجي متسلسل ومسؤول بانتظار صدور توجيهات وأطر زمنية بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2525 (2020). وأكدت حكومة السودان من جديد التزامها بالتيسير الكامل لجميع أنشطة الخفض التدريجي، بما في ذلك إعادة الأفراد من البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة إلى أوطانهم والمعدات المملوكة للوحدات الخاصة بهم فور اتخاذ قرار مجلس الأمن بشأن إنهاء ولاية العملية المختلطة.

باء - توصيات بشأن مسار العمل المناسب

43 - استجابة لطلب مجلس الأمن، الوارد في قراره 2525 (2020)، تقديم توصيات بشأن مسار العمل المناسب فيما يتعلق بالخفض التدريجي للعملية المختلطة، وفي ضوء التطورات الأخيرة في السودان والمشاورات مع السلطات الانتقالية في البلد، نوصي بإنهاء ولاية العملية المختلطة بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 وبلوغ كامل القدرة التشغيلية لوجود بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وفقا لقرار مجلس الأمن 2524 (2020).

44 - وفي غضون ذلك، ستواصل العملية المختلطة دعمها لتنفيذ اتفاق جوبا وأعمال بناء القدرات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر، تمشيا مع المهام الموكلة إليها. ويوصى بأن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، بالتعاون مع السلطات السودانية،

استكشاف تدابير الدعم المناسبة لمواصلة جهود السلام والأمن والتنمية في دارفور وأجزاء أخرى من السودان من أجل المساعدة على إنهاء دورة العنف. وأخيرا، يوصى بأن تنفذ عملية للدروس المستفادة من أجل توثيق التجارب التي راكمتها العملية المختلطة توثيقا كاملا كتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأن يجري تقاسم الوثيقة مع النظراء السودانيون والجهات الشريكة المعنية الأخرى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني.

45 - وستستغرق أعمال تنظيف البيئة، وإزالة الآثار التي خلفتها العملية وإعادة الموظفين والجنود وأفراد الشرطة من المواقع المغلقة إلى أوطانهم ما يقدر بستة أشهر، رهناً بتطورات كوفيد-19 وموسم الأمطار. وفي غضون ذلك، سيمثل مركز الفاشر للوجستيات وفريق صغير في الخرطوم العمليتين المتبقيتين اللازمتين لتصفية العملية.

46 - ووفقا لما اتفق عليه في إطار آلية التنسيق الثلاثية، من المقرر أن تعقد العملية المختلطة واللجنة التنفيذية الوطنية للتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان اجتماعات منتظمة بشأن الترتيبات المتعلقة بالفترة التالية لـ 31 كانون الأول/ديسمبر، رهنا بتوجيهات مجلس الأمن، لكفالة تمكن موظفي العملية المختلطة من إنجاز أنشطة الخفض التدريجي المتبقية وأنشطة المراحل النهائية المرتبطة بالتصفية. وأعيد تأكيد مبادئ النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة فيما يتعلق بالتصرف في الممتلكات، بما في ذلك عن طريق الإهداء، حيث أكدت العملية المختلطة أن جميع المعدات المملوكة للأمم المتحدة مخصصة أساسا للأنشطة التي كلفت بها العملية المختلطة، والتي تشمل تقديم الدعم للخطة الوطنية لحماية المدنيين على النحو الذي تدار به من خلال أنشطة آلية فرقة العمل المشتركة ومهام الاتصال مع الدولة، وأن الأولوية قد أعطيت فيما يتعلق بأي فائض للكيانات الأخرى التابعة للمنظمة، من قبيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان وفريق الأمم المتحدة القطري، لاستخدامها في مصلحة المستخدمين النهائيين المدنيين والمجتمعات المحلية.

جيم - استعراض مالي عام

47 - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها 261/74 جيم المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2020، مبلغا قدره 240,2 مليون دولار للعملية المختلطة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية المختلطة 168,7 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام 723,3 2 مليون دولار. وسُدّدت تكاليف القوات والشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، في حين سُدِّدت أيضا تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

دال - ملاحظات

48 - اتخذت الحكومة الانتقالية خطوتين هامتين نحو تحقيق السلام المستدام في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في دارفور. فأولاً، أحالت إلى مجلس الأمن خطتها الوطنية لحماية المدنيين. وثانيا، بعد أشهر من المفاوضات، وقعت اتفاق جوبا. وفي كلتا الوثيقتين، تحدد التزامات هامة فيما يتعلق بحماية المدنيين ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك دارفور. وكلتاهما خطتان طموحتان ستشكلان إطارا لمشاركة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وستتطلبان التزاما كبيرا لتنفيذهما.

49 - ويمثل اتفاق جوبا تتويجا لجميع الجهود السابقة الرامية إلى تحقيق سلام شامل للجميع في السودان. وتشمل تلك الجهود الاتفاقات السابقة، مثل اتفاق سلام دارفور ووثيقة الدوحة للسلام في دارفور، وكذلك عمل الاتحاد الأفريقي وفريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع له. وبالنظر إلى حجم الاستثمار الدولي الذي وظف حتى الآن في جهود السلام في السودان ودارفور، فإن الزخم والفرصة المتاحين أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لم يسبق لهما مثيل. وفي مقابل ذلك، سيتطلب النجاح في المجالات التي تعثرت فيها العمليات السابقة إرادة سياسية كبيرة بالإضافة إلى دعم تقني لإدارة سلسلة من العمليات المترابطة والمعقدة. وفي ذلك السياق، ومع دخول الطرفين مرحلة تنفيذ اتفاق جوبا، يمكن للدول الأعضاء أن تنظر في تقديم دعم ثنائي من أجل تنفيذ أحكام محددة، لا سيما تلك التي يتوخى إشراك طرف ثالث فيها، تمشيا مع ترتيبات مماثلة من الماضي في مناطق أخرى من السودان واستنادا إلى الاحتياجات التي أعربت عنها السلطات الانتقالية في السودان.

50 - ويبرز الارتفاع الحاد في العنف في الفترة الأخيرة في دارفور، وإن لم يكن بحجم العنف في الأيام الأولى من النزاع، الهشاشة المتأصلة في أي عملية انتقال سياسي كبرى. ويؤدي أيضا التحول في ميزان القوى- مع إقامة تحالفات جديدة، على المستويين الوطني والمحلي - إلى شكوك لا مفر منها. غير أن اتفاق جوبا يعزز الشعور بأن الهياكل والترتيبات السابقة ستلغى، مع ما يصاحب ذلك من إعادة تحديد العلاقات بين الحكومة والجماعات المسلحة، وكذلك بين المجتمعات الإثنية والفئات الأخرى ذات الصلة. وسيؤثر استيعاب ممثلي الجماعات المسلحة في المجلس السيادي وغيره من الهيئات الحاكمة في عملية الانتقال الوطنية، مما قد يدفع إلى إجراء المزيد من التعديلات في تنفيذ الإعلان الدستوري والأهداف البارزة الواردة فيه. وفي حين أن دارفور تطرح تحديات متميزة في مجالي الأمن والحماية، يتعين النظر في هذه المسائل بالاقتران مع التقدم العام المحرز في البلد والدعم العام المقدم من منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وبالنظر إلى التحديات العاجلة والمتعددة الأوجه التي تواجه الحكومة الانتقالية وهي تتصدى للأزمة الاقتصادية المستمرة، وتعيد تعديل الجدول الزمني، وتنجز المهام الانتقالية المتبقية وتضطلع بجهود إنقاذ الأرواح في المناطق المتضررة من النزاعات الطويلة الأمد، لا بد أن تغتنم الجهات الشريكة الدولية الفرصة وأن تدعم الحكومة في تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين واتفاق جوبا.

51 - وينبغي لنا أيضا أن نعترف بتعدد التحديات التي لا تزال تواجه البلد، والتي تؤثر تأثيرا سلبيا دائما على أمنه العام. وفي ذلك الصدد، من المهم بوجه خاص أن يساعد المجتمع الدولي السودان في تعافيه الاقتصادي من أجل المساهمة في تحقيق استقرار الحالة السياسية والأمنية العامة في البلد.

52 - وفي الختام، نود أن نعرب عن امتناننا للممثل الخاص المشترك لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة المعني بالعملية المختلطة، جيريمَياه مامابولو، وقيادة العملية المختلطة وجميع أفرادها، وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في العمل الإنساني الذين يواصلون العمل على نحو ملتزم في مجال الانتقال إلى خروج العملية من دارفور.